



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

CSOPartnership  
for Development Effectiveness

٢٠١٨



# الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلاد العربية في سياق فعالية التنمية

## الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلاد العربية في سياق فعالية التنمية كتيب لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تم إعداد هذا الكتيب من قِبَل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وبدعم من شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية. وهو يُعطي نظرة شاملة عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلاد العربية في سياق فعالية التنمية، ويتناول في سياساتٍ أوروبية محددة متعلقة بالمنطقة. يهدف الكتيب إلى المساهمة في عمل المجتمع المدني في الرصد والمناصرة تجاه الاتحاد الأوروبي، خصوصاً في المطالبة بتنفيذ تعاونٍ إنمائيٍ فعال.



مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي  
Funded by the European Union

هذا المشروع تم تنفيذه بدعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي. إن محتوى هذا التقرير هو مسؤولية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية وحدها ولا يمكن اعتباره تحت أي ظرف أنه يمثل موقف الممول.

## المحتويات:

٦	<b>الخطوة الأولى - الخلفية السياقية</b>
٧	أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة
٨	<b>الخطوة الثانية: رصد السياسات</b>
٨	سياسة الجوار الأوروبي
٩	سياسة الهجرة
١٠	سياسة التجارة والاستثمار: التركيز على خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي
١١	المساعدة الإنمائية الرسمية للاتحاد الأوروبي
١٤	<b>الخطوة الثالثة: أساسيات مناصرة المجتمع المدني</b>
١٤	فهم أطر السياسات الأساسية
١٥	مواصلة المناصرة
١٦	زيادة التوعية
١٧	<b>المراجع</b>

## الخطوة الأولى - الخلفية السياقية

• ما هي المبادئ التي توجّه العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي؟

• ما هو الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في التعاون التنموي؟

• ما هي التغييرات الأخيرة التي يجب أخذها بالاعتبار في الشراكة بين الاتحاد والبلاد العربية؟

إن الاتحاد الأوروبي هو أحد الفاعلين الأساسيين في التنمية، مع مؤسساته والدول الأعضاء فيه. وقد طوّر منذ تأسيسه أدوات موضوعية وجغرافية لأعماله الخارجية، مُسترشداً بالمبادئ عينها التي قام عليها الاتحاد. وذلك يعني ما جاء في المادة ٢١ من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى مبادئ الديمقراطية، حكم القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كما يقع الحد من الفقر والقضاء عليه في قلب التعاون التنموي للاتحاد. وكالتزام قانوني، يأخذ الاتحاد في الاعتبار أهداف التعاون التنموي في السياسات التي ينفذها والتي يحتمل أن تؤثر في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب على الاتحاد ضمان تكامل سياسة التعاون التنموي للاتحاد مع سياسات الدول الأعضاء وتعزيز بعضها البعض الآخر. تضع هذه المعايير إطاراً واضحاً لمساءلة الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق باتساق السياسات من أجل التنمية.

إن الاتحاد الأوروبي هو جهة عالمية فاعلة، ومن دون أدنى شك هو شريك حيوي للمنطقة العربية. تطورت العلاقات التي بدأت مع عملية برشلونة في عام ١٩٩٥ بشكل كبير. ومع ذلك، فإن الأزمات التي شهدتها الجهتان في السنوات العشر الأخيرة أدت إلى تغييراتٍ كثيرة وأظهرت تحدياتٍ كبيرة.

تعكس استطلاعات الرأي الأخيرة موقفاً إيجابياً تجاه الشراكة الأوروبية – العربية بشكل عام، حيث أشار ٦٥٪ من المستطلّعين في المغرب العربي و٥٨٪ في المشرق إلى أن لهذه الشراكة تأثيراً إيجابياً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادهم، وأنهم يجدون الدعم المالي للاتحاد الأوروبي فعّالاً (٨٨٪ من المغرب العربي و٨٥٪ من المشرق).  
ولكن ما مدى فعالية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية قياساً بنتائج التنمية؟



## أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

شكلت انتفاضات الشعوب على الجانب العربي ومطالبتها بالإصلاح على الصعيد الوطني وعلى صعيد السياسات المؤثرة عليها (من ضمنها سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي) نقطة تحول مهمة. أما على الجانب الأوروبي، فقد ظهرت أزمة منطقة اليورو، وتلاها تزايد نفوذ اليمين داخل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهكذا سيطر «الاستقرار والأمن» على خطاب الاتحاد الأوروبي وأخيراً، أثّرت أزمة اللاجئين على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، حتى وصفت الدول العربية إما بأنها بلاد مضيئة للاجئين (مثل لبنان والأردن) أو كبلدان منشأ للاجئين (سوريا وليبيا... إلخ). ولأزمة اللاجئين تأثير واضح على تخصيص المساعدات التنموية للمنطقة؛ إما لإبقاء اللاجئين في هذه البلدان بدلاً من وصولهم إلى أوروبا، أو لإنفاق المساعدات محلياً في أوروبا لدعم اللاجئين.

علاوةً على ذلك أضافت التغييرات في المشهد العالمي بُعداً آخر يتعلق بشكل أساسي باعتماد أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥. ومع أنها التزامات عالمية، يمكن اعتبارها أيضاً كطبقة أخرى من المساءلة المتبادلة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وبالتحديد من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع من خلال تنفيذ هذه الشراكة.

من ناحية أخرى، وبالانتقال من الصورة الكلية إلى مستوى التغييرات السياسية الأعمق، يمكن تسليط الضوء على التغييرات الحيوية في السياسة بدءاً من مراجعة سياسة الجوار الأوروبي (ENP) في عام ٢٠١٥، وإطلاق الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي (EUGS) في عام ٢٠١٦، وإتوافق الأوروبي الجديد بشأن التنمية في عام ٢٠١٧ موجهاً العمل الخارجي والتعاون التنموي للاتحاد الأوروبي. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٧، شهدنا اعتماد خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي (EEIP) والاتفاقيات مع دول الجوار الجنوبي في إطار الهجرة الأوروبية (EMF).

يركز هذا الموجز على مجالات السياسة هذه من منظور فعالية التنمية، من مُنطلق أن تفتيح السياسات، من خلال نهج قائم على الحقوق، ومع الالتزام الكامل بالأسس القانونية للاتحاد الأوروبي، أمر حيوي لتعاون تنموي فعّال. وخصوصاً بعد تبني أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بات من الضروري مطالبة الاتحاد الأوروبي بدمج هذه الالتزامات العالمية خلال تنفيذ سياساته المختلفة.

## الخطوة الثانية: رصد السياسات

حلول السوق الليبرالي الجديد. وفي هذا الصدد، يجب على سياسة الجوار الأوروبي تعزيز نموذج تنموي جديد يعطي الأولوية لتنويع الإنتاج وإنشاء القدرات الإنتاجية في الدول الشريكة.

• لا توجد تنمية من دون تفاهم على السلام، لذا يجب على سياسة الجوار الأوروبي أن تتبنى رؤية أوسع للسلام تغطي التنمية المستدامة، كما عليها معالجة أوجه عدم المساواة، وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية. إن تعزيز السلام المستدام والتكامل الإقليمي عنصران حيويان لتحقيق الازدهار والاستقرار في الجوار الأوروبي. كما يجب على الاتحاد الأوروبي دعم وتعزيز القيم الأساسية التي تم تأسيسه عليها على الساحة الدولية.

• ضمان المساءلة والشفافية المتبادلتين في تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي أمر أساسي لفعاليتها. لذلك ينبغي على الاتحاد الأوروبي التأكيد على «الشفافية» أولاً في صياغة السياسات وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

• يجب أن تعزز سياسة الجوار الأوروبي «مُلكية» المجتمع المدني، وتمكين الحوار الشامل والشفاف مع المجتمع المدني على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية في جميع المجالات بما في ذلك التجارة والاستثمار والمساعدات، الخ.

• ما هي المواضيع الرئيسية التي يجب النظر إليها ضمن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلاد العربية؟

• ما هي الصلة الرابطة بين الهجرة والتنمية وبين الهجرة وحقوق الإنسان؟

• هل تساهم سياسة التجارة والاستثمار للاتحاد الأوروبي في تلبية الاحتياجات التنموية للشركاء الجنوبيين؟

### سياسة الجوار الأوروبي

تمت المراجعة الأولى لسياسة الجوار الأوروبي في عام ٢٠١١ بعد انتفاضات الشعوب في المنطقة العربية، ثم وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٥، مباشرة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر سياسة الجوار الأوروبي أحد أطر السياسات الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلاد العربية. تعتمد هذه السياسة على أولويات الشراكة المتفق عليها بين دول الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي. وترتكز على أربعة مجالات رئيسية «مصممة خصيصاً» وهي:

• الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق لإنسان.  
• التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار.  
• الأمن.  
• الهجرة والتنقل.

إن سياسة الجوار الأوروبي وسيلة مهمة لتعزيز فعالية التنمية في الشراكة بين الاتحاد والبلاد العربية، مع الأخذ بالاعتبار أن الاتحاد، ومن خلال الآلية الأوروبية للجوار وهي الأداة التمويلية لسياسة الجوار المذكورة، يوفّر أكثر من ١٥ مليار يورو (٢٠٢٠-٢٠١٤)، ومع ذلك، فإن قياس فعالية هذه المساعدات المالية للمنطقة، والتزامها بحقوق الإنسان والازدهار مع التركيز على الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية، يجب أن يأخذ في الاعتبار عدة عناصر:

• مراجعة مقارنة سياسة الجوار الأوروبي «لنمو»، كي تكون مستندة إلى الحقوق، الاستخدام، تأمين فرص العمل، وتكون شاملة وقائمة على سياسة إعادة التوزيع. على مدى سنوات طويلة أشار الاتحاد الأوروبي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في تحليله للإصلاحات الاقتصادية، وقدم

### سياسة الهجرة

في عام ٢٠١٥، أظهرت دراسة أن اثنان من أصل ثلاثة أوروبيين يدعوان إلى اتخاذ إجراءات على مستوى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع أزمة المهاجرين، واضعين «الهجرة» في طليعة اهتماماتهم الرئيسية. من ناحية أخرى، قدم الاتحاد الأوروبي «أجندة أوروبية بشأن الهجرة» في عام ٢٠١٥ لتحديد سبل إدارة الهجرة من خلال أدوات السياسة الخارجية. يحتوي جدول الأعمال هذا على أربع ركائز:

- الحد من حوافز الهجرة غير النظامية.
- إنقاذ الأرواح وتأمين الحدود الخارجية.
- تقوية سياسة اللجوء المشتركة.
- تطوير سياسة جديدة حول الهجرة القانونية.

في سبيل دعم تنفيذ الأجندة، أُطلق في عام ٢٠١٦ إطار الشراكة بشأن الهجرة (MPF) والذي تم من خلاله اعتماد الاتفاقات القطرية مع بلدان ثالثة. من المنطقة العربية، عقد لبنان والأردن اتفاقات منسجمة مع أولويات الشراكة.

ومع ذلك، فقد انتقد المجتمع المدني بشدة إطار الشراكة بشأن الهجرة لعدم تبنيه نهجاً للهجرة قائماً على الحقوق بل نهجاً يتمحور حول المخاوف الأمنية الأوروبية. نتيجة لذلك، باتت المساعدات، والتجارة، وغيرها من وسائل التمويل أدوات للحد من أعداد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، متجاهلةً حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع الالتزامات القانونية للاتحاد الأوروبي كونه طرفاً في معاهدات والتزامات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تم التعهد بها بموجب أجندة ٢٠٣٠.

وينعكس هذا النهج المحدود على التقرير المرحلي السنوي للـ MPF والذي يشير إلى «التقدم» على أنه انخفاض في عدد الوافدين إلى الشواطئ الإيطالية وتعزيز في مراقبة الحدود في بلدان المنشأ.

ومع ذلك، يُظهر التحليل المُعمق للاتفاقيات القطرية الوجيه الأخر للموضوع. فعلى سبيل المثال تُظهر دراسة عن الاتفاق الأردني مدى بطئه في تحسين الحياة اليومية للاجئين. ووجدت أن الاتفاق يتجاهل الشواغل الرئيسية للاجئين، بما في

ذلك حرية التنقل وعدم الإعادة القسرية. كما أثارت الدراسة موضوع انعدام مشاركة المجتمع المدني في تبني الاتفاق، ما يبقيه في خانة الاتفاق السياسي المبني على مصالح الحكومة والاتحاد الأوروبي (وهو أمر متفق عليه رغم تجاهله مصالح اللاجئين).

وفي هذا الصدد، يجب أن تضمن سياسة الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة ما يأتي:

- ان حقوق اللاجئين واحتياجاتهم هي محور أي سياسة وإطار شراكة. يجب أن يركز رصد وتقييم وتنقيح أدوات سياسة الهجرة على مؤشرات تقيس الحماية وترعى حقوق اللاجئين بشكل أساسي.

- الحوارات الوطنية الشاملة شرط أساسي في هذا المضمار، لتمكين الدول المضيفة للاجئين من تحديد احتياجاتهم. وهذا من شأنه أن يساعد في ضمان تخصيص الأموال بشكل فعال في البرامج المعنية (كالصحة والتعليم، الخ).

- يجب مراجعة مقارنة الاتحاد الأوروبي في إدماج الحوافز الإيجابية والسلبية في سياسة التنمية الخاصة به كي لا تؤدي إلى نتائج عكسية. إن الشروط الموضوعية تهدد حيز السياسة في البلدان الشريكة وتنتهك حقها في التنمية. وبالإشارة إلى الالتزامات التي قطعت في روما وباريس وأكرا وبوسان، فإن أي شروط تُفرض على المعونة الإنمائية من شأنها أن تعرقل التعاون الإنمائي الفعال.

- الهجرة ليست قضية منعزلة، وبالتالي ينبغي معالجة الروابط السياسية المتعددة الأبعاد بين الهجرة والسياسات الأخرى (مثل التجارة والاستثمار والتنمية وتغيير المناخ، إلخ).

## سياسة التجارة والاستثمار: التركيز على خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي

تُعتبر العلاقات التجارية والاستثمارية أساسية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، في حين أن مستوى الأهمية الاقتصادية بينهما يتفاوت بشكل كبير. فعلى سبيل المثال لا تلعب المنطقة دوراً رئيسياً في أسواق الاتحاد الأوروبي (بالمقارنة مع بقية دول العالم) ولكن بالنسبة إلى الشركاء الجنوبيين يُعتبر سوق الاتحاد الأوروبي حيويًا: حيث تبلغ صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي 09٪ من مجمل صادراتها، وصادرات تونس حوالي 83٪.

### إحصائيات التجارة بالبضائع بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية



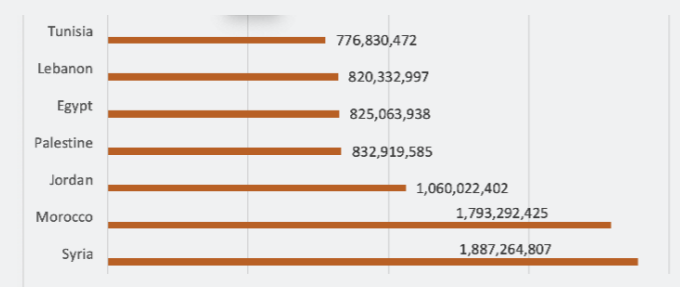
كان لهذا التعاون نتائج إيجابية على الاتحاد الأوروبي، بينما حَصرت هذه الاتفاقية التجارية الشركاء جنوبي المتوسط بصادراتٍ تتطلب عمالة مُكثفة ومهارات متواضعة، و/أو تستخدم كمية كبيرة من البضائع المستوردة. لذا أشارت شعوب المنطقة بوضوح خلال جميع الثورات إلى الحاجة إلى مراجعة سياسات التجارة والاستثمار المتفدّة، وطالبت بتعزيز القدرات الإنتاجية، وآليات إعادة التوزيع، وإعطاء الأولوية للعمالة والأجور. وبالرغم من ذلك يواصل الاتحاد الأوروبي نهج «العمل كالمعتاد» أولاً مع اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (المفاوضات لازالت جارية) وفيما بعد مع إطلاق خطة الاستثمار الخارجي (EIP).

تتبع خطة الاستثمار الخارجي نفس نهج خطة يونكر التي تم تنفيذها في أوروبا: حشد وتحريك الاستثمار والاستفادة

## المساعدة الإنمائية الرسمية للاتحاد الأوروبي

تبقى عدة بلدان في المنطقة من الدول الأكثر استفادة من المساعدات التنموية الرسمية التي تقدمها مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تحتل سوريا المرتبة الأعلى، يليها المغرب. أما الأردن فتلقى حوالي المليار دولار أمريكي، بينما حصل لبنان، فلسطين، مصر، وتونس على حوالي 800 مليون دولار أمريكي في 2016 فقط.

### المستفيدون الرئيسيون من المساعدات الإنمائية الرسمية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (بالدولار الأمريكي):



بالرغم من أن الأرقام تدل على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أنفقت الكثير من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، تبقى هناك بعض التحديات في التنفيذ. وقبل كل شيء تظل الطبيعة المتغيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية شاغلاً رئيسياً. تكشف أرقام عام 2016 أن تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة تحتل القسم الأكبر من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن لضمان تحقيق نتائج إنمائية فعّالة ينبغي أن تعالج المساعدة الإنمائية الرسمية عدم المساواة والتحديات الإنمائية.

المساعدة الإنمائية الرسمية (المدفوعات الإجمالية بالدولار الأمريكي: الأسعار الحالية) من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعام 2016 أكثر من 100,000,000

1.اللاجئون في البلدان المانحة	12,440,013,819
2.الحكومة والمجتمع المدني	8410,183,091
3.المساعدات الإنسانية	8,100,400,037
4.قطاعات متعددة/ متداخلة	7317,239,119
5.التعليم	6,380,071,790
6.توليد الطاقة، التوزيع والكفاءة	4,031,471,800
7.الخدمات المصرفية والمالية	3797424497
8.النقل والتخزين	3371,897,007
9.التكاليف الإدارية للجهات المانحة	3,273,226,092
10.الزراعة	3209,308,163
11.الصحة	2782210,126
12.المياه والصرف الصحي	2769,349,829
13.الإجرات المتعلقة بالدين	2,118,001,992
14.البنى التحتية والخدمات الاجتماعية	1926,017,477
15.برنامج المساعدات السلعية والمساعدة العامة	1926,017,477
16.غير مخصص / غير محدد	1,392,176,299
17.السياسات/ البرامج السكانية والصحة الإنجابية	1,227,016,894
18.الأعمال التجارية وغيرها من الخدمات	901,038,149
19.الصناعة	637,710,901
20.السياسات والنظم التجارية والتعديلات المتعلقة بالتجارة	440,071,001
21.التحريج	342,002,397
22.الموارد المعدنية والتعدين	194,399,306
23.الاتصالات	149,086,883



ومن الشواغل الرئيسية الأخرى، وضع شروط إضافية على المساعدة وربطها بأزمة اللاجئين بسبب المخاوف الأمنية. فتُطرح الجهود الموجهة نحو الهجرة ومراقبة الحدود كشرط لتشجيع التعاون، في تناقض تام مع ضمان ملكية البلدان الشريكة لسياسات التنمية الخاصة بها في هذا المجال، وبينما يبقى الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر للمنطقة، عليه أن يراجع مقارنته كالاتي:

• يجب أن يتخلى الاتحاد الأوروبي عن استخدام المساعدات كأداة لتأمين حدوده. ويحذف طواعية تكاليف اللاجئين في البلاد المانحة من تقارير المساعدة الإنمائية الرسمية. ينبغي أن تكون الاحتياجات الإنمائية للبلدان الشريكة هي المحور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

• يجب أن يتخذ الاتحاد الأوروبي عدة خطوات نحو تعزيز الشفافية، بما في ذلك توفير البيانات عبر موقع EU Aid Explorer، كما عليه استيفاء معايير مبادرة الشفافية في المعونات الدولية وإتاحة الوصول الى نتائج تأثير المساعدات والتنمية.

• وينبغي التأكيد على الشمولية في جميع مراحل التعاون التنموي لضمان الملكية.

## الخطوة الثالثة: أساسيات مناصرة المجتمع المدني

### الأجندة الأوروبية حول الهجرة:

[https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/communication\\_on\\_the\\_european\\_agenda\\_on\\_migration\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/communication_on_the_european_agenda_on_migration_en.pdf)

### إطار شراكة الهجرة: يدمج الهجرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

[https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/factsheet\\_ec\\_format\\_migration\\_partnership\\_framework\\_update\\_2.pdf](https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/factsheet_ec_format_migration_partnership_framework_update_2.pdf)

### خطة الاستثمار الخارجي:

تركز على عدد من المجالات الاستثمارية ذات الأولوية مثل: الطاقة المستدامة والتواصل المستدام، تمويل المشروعات البالغة الصغر، والصغيرة والمتوسطة، الزراعة المستدامة وأصحاب المشاريع الريفيين، والصناعات الزراعية، المدن المستدامة والتوجه الرقمي من أجل التنمية المستدامة. [https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/external-investment-plan-factsheet\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/external-investment-plan-factsheet_en.pdf)

فهم أطر السياسات الأساسية التي تؤثر على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية وتطوير تحليل نقدي يعكس اهتمامات المجتمع المدني.

### السياسات الرئيسية مدرجة أدناه:

#### سياسة الجوار الأوروبي:

من خلال سياسة الجوار الأوروبي (ENP)، التي تم تعديلها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، يعمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين والشرقيين لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار، بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

[https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/330/european-neighbourhood-policy-enp\\_en](https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/330/european-neighbourhood-policy-enp_en)

#### الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي:

#### تُدرج خمس أولويات للعمل الخارجي:

- 1) أمن الاتحاد الأوروبي.
- 2) مرونة الدولة والمجتمع.
- 3) نهج متكامل تجاه الصراعات والأزمات.
- 4) أنظمة إقليمية تعاونية؛ (5) الحوكمة العالمية للقرن الحادي والعشرين.

<https://europa.eu/globalstrategy/en>

#### التوافق الأوروبي بشأن التنمية: هو مخطط يوائم سياسة التنمية في الاتحاد مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

[https://ec.europa.eu/europeaid/new-european-consensus-development-our-world-our-dignity-our-future\\_en](https://ec.europa.eu/europeaid/new-european-consensus-development-our-world-our-dignity-our-future_en)

### خدمة العمل الأوروبي الخارجي (EEAS) :

وهي الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي التي تساعد رئيس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي - الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية - على تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد. [https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage\\_en](https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en)

### وفود البرلمان الأوروبي:

وتتكون من وفد للعلاقات مع البلدان المغاربية واتحاد المغرب العربي. <http://www.europarl.europa.eu/delegations/en/dmag/home.html>  
وفد للعلاقات مع دول المشرق. <http://www.europarl.europa.eu/delegations/en/dmas/home.html>

### وفد للعلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني.

<http://www.europarl.europa.eu/delegations/en/dplc/home.html>  
وفد للعلاقات مع شبه الجزيرة العربية. <http://www.europarl.europa.eu/delegations/en/darp/home.html>

### لجان البرلمان الأوروبي:

لجنة الشؤون الخارجية (AFET) <http://www.europarl.europa.eu/committees/en/afet/home.html>  
اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (DROI) <http://www.europarl.europa.eu/committees/en/droi/home.html>  
لجنة التنمية (DEVE) <http://www.europarl.europa.eu/committees/en/droi/home.html>  
لجنة التجارة الدولية (INTA) <http://www.europarl.europa.eu/committees/en/inta/home.html>

مواصلة المناصرة لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي لاعتماد نهج قائم على الحقوق وتعزيز "الشفافية" في صياغة السياسات، وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك المجتمع المدني المستقل والنقابات العمالية.

### الجهات الفاعلة الرئيسية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة مذكورة أدناه.

#### المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DG DEVCO):

تُعنى المديرية بتصميم السياسة الأوروبية الدولية للتعاون والتنمية وتقديم المساعدات في جميع أنحاء العالم. [https://ec.europa.eu/europeaid/general\\_en](https://ec.europa.eu/europeaid/general_en)

#### المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع (DG NEAR):

تتمثل مهمة المديرية العامة في المضي قدماً بسياسات الاتحاد الأوروبي للجوار والتوسع، فضلاً عن تنسيق العلاقات مع بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في ما يختص بسياسات المفوضية الأوروبية. تعمل المديرية العامة بشكل وثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمديريات العامة المسؤولة عن الأولويات المواضيعية.

[https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/about/directorate-general\\_en](https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/about/directorate-general_en)

#### المديرية العامة للتجارة للمفوضية الأوروبية (DG TRADE):

وهي مسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالسياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي. [http://ec.europa.eu/trade/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/trade/index_en.htm)



١. المادة 208 من المعاهدة المتعلقة بسير عمل الاتحاد الأوروبي.

٢. يستفيد هذا القسم من بيان الشبكة حول إطار شراكة الهجرة، الموجود على الرابط الآتي:  
<http://www.annd.org/data/item/pdf/445.pdf>

٣. <http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/eu-affairs/20151015STO97982/survey-two-out-of-every-three-europeans-want-migrant-crisis-tackled-at-eu-level>

٤. [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration_en)

٥. <https://concordeurope.org/2016/06/27/eucouncil-migration-joint-ngo-statement>

٦. [https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/20170906\\_fifth\\_progress\\_report\\_on\\_the\\_partnership\\_framework\\_with\\_third\\_countries\\_under\\_the\\_eam\\_en\\_0.pdf](https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/20170906_fifth_progress_report_on_the_partnership_framework_with_third_countries_under_the_eam_en_0.pdf)

٧. <http://issues.newsdeeply.com/the-compact-experiment>

٨. <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12051.pdf>

٩. [https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/external-investment-plan-factsheet\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/external-investment-plan-factsheet_en.pdf)

١٠. <https://concordeurope.org/2017/05/19/eu-adopts-new-consensus-development>

١١. <http://eurodad.org/files/pdf/1546818-a-10-point-roadmap-for-europe-on-the-role-of-the-private-sector-in-development.pdf>

١٢. [https://concordeurope.org/wp-content/uploads/2018/03/CONCORD\\_AidWatchPaper\\_Aid\\_Migration\\_2018\\_online.pdf?7c2b17&7c2b17](https://concordeurope.org/wp-content/uploads/2018/03/CONCORD_AidWatchPaper_Aid_Migration_2018_online.pdf?7c2b17&7c2b17)

## وفود الاتحاد الأوروبي في الدول الشريكة

تُعتبر وفود الاتحاد الأوروبي الموجودة في بلدان مختلفة حول العالم، بما في ذلك الدول العربية، البوابات الأساسية للتواصل مع الاتحاد الأوروبي.

الموقع الإلكتروني للوفد البلد

### الجزائر

[http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm)  
(باللغة الفرنسية)

### مصر

[http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/index_en.htm)

### الأردن

[http://eeas.europa.eu/delegations/jordan/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/jordan/index_en.htm)

### لبنان

[http://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/index_en.htm)

### المغرب

[http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/index_fr.htm)  
(باللغة الفرنسية)

### الأراضي الفلسطينية المحتلة

[http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index_en.htm)

### السودان

[http://eeas.europa.eu/delegations/sudan/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/sudan/index_en.htm)

### تونس

[http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/index_fr.htm)  
(باللغة الفرنسية)

### اليمن

[http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/index_en.htm)

## زيادة التوعية لدى المجتمع المدني حول المبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي الفاعل، ودمجها بأعمال الرصد والمناصرة لدى الاتحاد الأوروبي.

### المبادئ الأساسية مذكورة أدناه.

• مُلكية البلدان النامية للأولويات التنموية: يجب على هذه الدول تحديد نموذج التنمية الذي تريد تنفيذه.

• التركيز على النتائج: الاستدامة يجب أن تكون القوة الدافعة للاستثمارات والجهود المبذولة في صنع سياسات التنمية.

• شراكات من أجل التنمية: تعتمد التنمية على مشاركة جميع الجهات الفاعلة، وتُعترف بتنوع وتكامل وظائف هذه الجهات.





• الشفافية والمسؤولية المشتركة: على التعاون الإنمائي أن يكون شفافاً وخاضعاً للمساءلة أمام جميع المواطنين.

نسقت هذا العمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وهي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام 2000. بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية

صندوق بريد: 5792/14 | مزرعة : 1105-2070 | بيروت، لبنان  
هاتف: +961-1-319-366 | فاكس: +961-1-815-636  
[www.annd.org](http://www.annd.org)



[www.annd.org](http://www.annd.org)  
[2030monitor.annd.org](http://2030monitor.annd.org)

 Arab NGO Network for Development  
 @ArabNGONetwork  
 Arab-NGO-Network-for-Development  
 anndmedia